# مرصد السياسة العالمي

تعزيز الشفافية والمحاسبة في مساري ما بعد 2015 وتمويل عمليات التنمية

1#

**5 فبراير 2015**

## مساري ما بعد 2015 وتمويل التنمية 3: المناظرات تبدأ، الخطوط السياسية تظهر

*باربرا آدمز، جريتشين لاكسينجر*

يعتبر2015 عاما محوريا. يستند جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 والذي تجري صياغته حاليا على واقع أن النموذج الحالي للتنمية غير ناجح، نظرا لتفاقم عدم المساواة وتوتر العلاقات الحدودية في العالم. فان جميع البلدان والشعوب والكوكب الذي نعيش فوقه له الحق في العيش بنموذج أفضل، بحيث يكون شاملا ومستداما.

وهناك ضرورة ملحة بشكل متزايد من أجل التغيير وهذا يجب ان ينعكس في المفاوضات خلال المسارين الجاريين في الأمم المتحدة منذ الآن وحتى شهر سبتمبر. ويشمل المسار الاول جدول أعمال التنمية المستدامة ما بعد عام 2015؛ ويركز الثاني على تمويل التنمية، وهي عملية مستقلة بدأت في مؤتمر مونتيري عام 2002. في حين أن المساران منفصلان،الا أنهما مترابطتان بعمق، ونجاح أي نموذج جديد يعتمد على نتائج كليهما. في حين ان المخاطر السياسية مرتفعة، فان الفرص المتاحة مهمة أيضا— ربما لمرة واحدة في الجيل— لتحول حقيقي.

**مسار ما بعد عام 2015: جردة الحساب**

بدأ فريق التفاوض في مرحلة ما بعد 2015، بعد أكثر من عام من جمع مجموعة واسعة من المداخلات المتنوعة، مناقشة الشكل النهائي لجدول أعمال التنمية على مدى السنوات ال 15 المقبلة، ليتم الاتفاق عليه في قمة الأمم المتحدة في الفترة الممتدة ما بين 25-27 سبتمبر في نيويورك وحدد المندوبين بنية الأقسام الأربعة من الوثيقة الختامية للقمة: الإعلان، وأهداف التنمية المستدامة والأهداف ووسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل التنمية، والمتابعة والمراجعة.- سوف تناقش الدورات المقبلة (انظر أدناه) كل هذه، مع التركيز بشكل خاص على الإعلان والاستعراض.

سيكون هناك بعض النقاش حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مع الأهداف نفسها التي تم الموافقة عليها من حيث الأساس. سوف يتم تنظيم جلسات مشتركة مع المفاوضين في مسار تمويل التنمية لتأطير وسائل التنفيذ وقسم الشراكة العالمية والعمل على تطويرها . يفترض ان يتم نشر ورقة حول العناصر قبل الاجتماعات المقبلة 17-20 فبراير شباط.

وأثارت المحادثات خلال يناير؛ بعض أبعاد جديدة من جدول الأعمال مرحلة ما بعد عام 2015. واتفق المندوبون على تطبيق جدول الأعمال لجميع البلدان، وليس فقط تلك التي تعتبر "نامية". علما أنه لا وجود لأي بلد في العالم قد تم تطويره على نحو مستدام.
ومع ذلك وحتى الان فان الخطوط السياسية بدأت تتناول فعلا المفهوم العملي لعبارة عالمي. بالنسبة لجزء كبير من الدول الغنية يرون أنها لايمكن ترك أي شخص في الخلف. ولكن وراء ماذا، إذا كان نموذج التنمية الحالي غير مستدام؟ فعلى سبيل المثال، ماذا يعني ضخ أموال لمساعدة الفقراء على الدخول بطريقة أو بأخرى في اقتصاد السوق، دون تحدي السياسات الاقتصادية والتجارية التي تبقي الناس فقراء للغاية في المقام الأول؟
يمكن أيضا أن ننظر لمفهوم العالمية ببساطة اذ أنه على كل بلد منضم أن يرعى نفسه بنفسه". ولكن نظرا للتفاوت الهائل في العالم، الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بالاتصال العالمي المتبادل، اذ أنه لا يمكن تعزيز أي مصلحة وطنية خارج إطار التعاون الدولي. وعلاوة على ذلك، إذا كانت الفكرة هي لتحقيق أهداف معينة، عالميا، وأن بعض الدول لا تزال متخلفة كثيرا، فهناك مسؤولية أساسية للبلدان الذين سجلوا تقدما بفارق كبير وهي معالجة عدم المساواة.
وهناك أيضا انقسامات سياسية هامة حول مفهوم الشراكة العالمية .
معظم البلدان النامية تنظر الى الشراكة العالمية من حيث التفاعل بين دولة ودولة، وذلك لأن الدول مسؤولة عن حماية الحقوق، وفرض الضرائب لدفع ثمن الخدمات العامة وما إلى ذلك. وتحث الدول الغنية مفهوم الشراكة ذات الشأن، ويشارك فيها جميع الفاعلين الذين، من الناحية النظرية، يمكن أن تسهم إسهاما (أساسا المال) لتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة.
في الظاهر تبدو الفكرة جيدة، ولكن ما هي الآثار؟ هل هذا يعني تمييع مسؤوليات الدول؟ من الذي يتخذ القرارات، من الذي يستفيد حقا، وما هي حدود المسؤولية؟ اذا تقلص الدور الواقعي للدولة، فمن يملك الموارد، والشرعية والحوافز لمعالجة أوجه التفاوت واستنزاف الموارد؟ لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن أصحاب المصلحة المكفولين من قبل الدول الغنية، وخاصة قطاع الأعمال التجارية، هم المحركات الرئيسية والمستفيدين من أنماط التنمية الراهنة الغير المتكافئة وغير المستدامة.

**مسار تمويل التنمية 3: النظر في العناصر**

سوف يعقد المؤتمر 3 لتمويل التنمية في الفترة الممتدة من 13-16 يوليو/ تموز في أديس أبابا،إثيوبيا. فمن 28-30 يناير، قد ناقش المفاوضون أولا "ورقة عناصر" كأساس لحصيلة اتفاق . وهناك عدد من القضايا التي تستحق المزيد من الدراسة، مثل:

*الضرائب: مسألة عالمية بقدر ماهي محلية*

تعبئة الموارد المحلية هو المفتاح لتمويل التنمية المستدامة. وينصب التركيز حتى الآن على الضرائب، على الرغم من أن الإيرادات غير الضريبية (مثل الترخيص والرسوم) يمكن أن تكون كبيرة في بعض الحالات، ولا سيما بالنسبة للمحليات. لفرض الضرائب، تلاحظ ورقة العناصر أن العديد من البلدان النامية تواجه الثغرات في القدرات في جمع الضرائب. ومع ذلك، فإن القضايا المطروحة هي أكثر تعقيدا بكثير، وهي مسألة عالمية بقدر ماهي محلية. فان عدم وجود تنظيم عالمي متماسك يسمح لضخ مبالغ ضخمة من المال في حين تساهم مساهمة قليلة جدا في الخزانة العامة.
والاختلالات الراهنة في الاقتصاد العالمي تعني أن العديد من البلدان لا يمكنها أن تتطور بالقدر الكافي للحد من القطاعات الغير الرسمية الغير الخاضعة للضريبة و لتوفر فرص عمل لائقة حتى تتمكن غالبية الناس من دفع الضرائب .ان الفضاء السياسي الوطني الضيق لا يترك مجالا للتشكيك في الافتراضات البالية مثل "الضرائب تمثل عائقا للنمو" و "الاعفاءات الضريبية تمكن الأعمال من التطور" على الرغم من أن الكثير من الأدلة تبين عكس ذلك.
في حين أن للضرائب تأثيرات في إعادة توزيع

الموارد، ويمكن استخدامها بطريقة عادلة اجتماعيا، اذ أن للذين يكسبون أكثر مسؤولية أكبر لدفع المزيد من الضرائب، ان سياسة الضرائب— أو عدمها— يتبع ما يمليه الأقوياء و بذلك يساعد على تكريس التنمية الغير المستدامة والغير المتكافئة. هل يمكن لمسار تمويل التنمية 3 أن يتحدث بجدية عن المسؤولية الوطنية ويضع تعبئة الموارد المحلية في "جوهر تمويل التنمية المستدامة" دون أن تأخذ كل هذه القضايا بعين الاعتبار.

***الاستهلاك والإنتاج: دعونا بالتفعيل***

تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج هو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ولكن القضية لا تزال أساسا على مستوى من كبير من التجريد -ندرك انها مشكلة نحن بحاجة إلى معالجتها. لذلك فماذا بعد ذلك؟ كيف يمكننا تفعيل العمل؟ ماذا يعني ذلك، اذ على سبيل المثال، لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج من خلال كل عنصر من عناصر تمويل التنمية عمدا: الموارد المحلية، وصناديق خاصة، والتجارة والديون وغير ذلك؟ في هذا، إطار مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة يجب أن تطبق ، مع الأخذ يعين الاعتبار الاختلالات الهائلة الحالية بين الاستهلاك والإنتاج في مختلف البلدان في مراحل مختلفة من التنمية. قواعد التجارة، على سبيل المثال، يجب أن تحبذ بشكل صريح بلد تستهلك وتنتج من بلد اخر الذي يستهلك وينتج بطريقة غير مستدامة وتلحق أضرارا بالمناخ. وهناك أيضا أسئلة حول كيفية قياس الاستهلاك والإنتاج، نظرا لكثرة أنماط متنوعة. قد ينتج بلدا الكثير، ولكن يصدر معظم ما ينتج الى الخارج، ويستهلك القليل، مع فوائد جزئية للاقتصاد المحلي الأوسع.كيف يجب أن تبدو المؤشرات ؟

ان العمل على الفقر متعدد الأبعاد، الذي يسعى إلى قياس مدى تعقيد حدة الفقر إلى أبعد من مجرد المستوى الأساسي للدخل، قد يقترح اتجاه واحد.

***القطاع الخاص: يبين لنا الأدلة***

احتدم النقاش حول مسار تمويل التنمية 3 مع التركيز على دور متعاظم للقطاع الخاص. بالفعل السؤال الأساسي هو كيف ينتهي المطاف الحصول على المال من القطاع الخاص للتنمية المستدامة؟

هناك خيار واحد وهو من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولكن حتى المنظمات مثل منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي قد شككوا في قيمة هذه الشراكات. هناك الكثير من الأدلة على ان الشركاء من القطاع العام يتحملون الفواتير لاتتحقق الأرباح المرجوة. فما هو حقا الربح الصافي؟

وثمة خيار آخر هو من خلال الأسواق، مثل السندات البلدية، على الرغم من أن هذه ليست منظمة حول مبادئ التنمية المستدامة، ويمكن أن تنطوي على ضمانات عامة إضافية ومخاطر، ناهيك عن كونها في محدودة في معظم أنحاء العالم.

ثم هناك الخيرين، لا شك في حسن نيتهم، ولكن تجاه من هم مسؤولون؟ خاصة هؤلاء الذين يعملون على نطاق عالمي ويكونوا مرتبطين أكثر ارتباطا بنظرياتهم الخاصة أكثر من المجتمعات التي يحاولون "مساعدتها". وأخيرا، هناك مسألة بيئة مواتية لإطلاق العنان لنشاط القطاع الخاص المنتج. ماذا نعني ببيئة مواتية حقا؟

من هم الذين تمكنهم، فعلى سبيل المثال، إذا شخص واحد أمكن له أن ينشئ الأعمال التجارية، ولكن آخر لا يمكن له الانضمام إلى النقابات العمالية؟ كم عدد الوظائف التي يمكن أن تنتج؟،

وكم يمكن اعتبار العمل كونه لائق؟ كيف يمكن أن تكون البيئة المحلية مواتية عندما ينتج عن الممارسات التجارية العالمية تراجع في الصناعة الوطنية وتدني الموقف في مستويات سلاسل القيم العالمية؟

إذا ما اعتبرنا أن القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي لتمويل التنمية و لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة ما هو الدليل على مساهماتها حتى

الآن، وما هي المؤشرات لقياس المضي قدما؟

***الكثير من الحيز السياسي***

اشار المفاوضون في مسار تمويل التنمية 3 بشكل مكرر إلى الحيز السياسي وخاصة بالنسبكة للدول التي تعاني من ضيق هذا الحيز. أن هذه الدول تواجه معضلة: من جهة، فإنها تحتاج إلى تحمل المسؤولية لمواصلة تحمل تكاليف نموذج للتنمية المستدامة، وأيضا تلبية متطلبات النموذج الاقتصادي الدولي الذي ثبت أنه غير منصف وغير قابل للاستمرار. من جانبها، الدول تعتقد الغنية أن مسؤوليتها تقتصر بشكل اساسي على المساعدة الإنمائية الرسمية، دون تصحيح الاختلالات في تدفقات التجارة والاستثمار والمالية. ان التحركات الحديثة للتعامل مع بعض العواقب الغير المتوقعة والسلبية للنموذج الاقتصادي العالمي الحالي، والتي تعرف بشكل ايجابي "انعكاسات"، لا تتضمن أي تدبير لملء الثغرات الكامنة في النموذج والتي تسمح للبلدان القوية للحصول على فوائد كبيرة. هل من الممكن أن يكون للبلدان الغنية، بمعنى ما، الكثير من المساحة السياسية والاستفادة من الكثير من حرية العمل لمصالحهم الخاصة فقط؟

كيف ينبغي لنا أنا نقيم ونقيس مدى الفضاء السياسي؟ إذا كانت مساحة السياسات لبعض البلدان يتداخل مع سياسات بلدان أخرى، ويهدد منطقيا الاستدامة بإدراج برنامج التنمية المستدامة الذي ستنطوي من خلاله إعادة التوازن. كيف يمكن تحقيق هذا الهدف؟

***ما هو المنتدى؟***

فإنه بات من الواضح أن مندوبي مسار تمويل التنمية 3 سيطعنون في أصل قرارات التمويل حول مختلف القضايا، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، وإعادة هيكلة الديون والضرائب. وتطالب الدول النامية القرارات التي يجب اتخاذها في الأمم المتحدة، منتدى متعدد الأطراف حيث لديهم المزيد من الصوت، وأيضا يجب أن تفي المقاييس والمعايير الدولية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك حقوق الإنسان. الدول الغنية يدافعون عن المنظمات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية، مع التركيز على المخزون الخبرات التقنية. قد ذهبت منظمة التعاون والتنمية إلى حد استدعاء إحصائيات كونه منفعة عامة عالمية، وهي تسمية عادة ما تكون مخصصة لقضايا أخرى، مثل تلك المتعلقة بالمناخ والسلام، على الرغم من الشكوك بشأن البحث عن المفقودين من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من طرف منظمة التعاون والتنمية. ليس مطلوبا من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية إلى أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، إذا ظلت القرارات الهامة المتصلة بتمويل عملية التنمية والمراقبة والمراجعة من صلاحياتهم الفريدة سيتم تكبيل عملية رصد واستعراض جميع منوال 3 لتمويل التنمية إلى حد كبير.ماذا يحدث عندما مجموعة كبيرة من البلدان يمكن أن تشارك في القرارات الرئيسية المتعلقة بصحة اقتصاداتها ومجتمعاتها؟ وتحدثت ممثلة من البلدان المتوسطة الدخل بمرارة حول ان الانسحاب المفاجئ من المساعدة الإنمائية الرسمية، استنادا إلى معايير الجهات المانحة، ادى الى تفاقم الفقر في بلادها.

***بعض الأفكار الجيدة...***

وحتى الآن، وكانت وثيقة عناصر تمويل التنمية 3 نسبيا عامة و ذات منحى توافقي، وتتوقع العديد من التنازلات التي سيتم إجراؤها. وتتضمن الوثيقة ملحق مع بعض الأفكار التي تهدف إلى رفع مستوى. وشملت هذه بعض الأمثلة: كالاتفاق على تعريف رسمي للتدفقات المالية غير المشروعة، وتقديرات رسمية نزيهة للتكاليف. مما يعكس أهداف التنمية المستدامة في وضع / تحديث القواعد الضريبية الدولية والاتفاقات الضريبية؛ الاتفاق على الأرضيات الضريبة على الشركات الدولية (أو الإقليمية) الحد الأدنى وقاعدة الضريبة على الشركات

الموحدة؛ الالتزام إلى تقييم الأثر على حقوق الإنسان لجميع اتفاقات التجارة والاستثمار؛ ووضع معايير اجبارية للحقوق البيئية والاجتماعية والبشرية لجميع اتفاقات الاستثمار. حماية الحق في التنظيم حول الصحة والبيئة والسلامة والاستقرار المالي، وما إلى ذلك؛ واستمرار المناقشات القائمة في إطار متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية.

**ما هو ليس على جدول الأعمال؟**

تشير ورقة "عناصر" تمويل التنمية 3 إلى العديد من الاتفاقيات السابقة: توافق مونتيري وإعلان الدوحة وريو + 20. فما هو الناقص؟ للبدء يجب علينا أن نذكر مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2009 بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وناقشت كيفية تضمين الاستدامة في النظام الاقتصادي والمالي الدولي، استنادا إلى تقرير لجنة ستيغليتز، الذي كتبه كبار الخبراء بناء على طلب من رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة. وتحدث التقرير عن الاقتصاد العالمي "المكسور" و "غياب شبه تام للمساءلة السياسية"، وتعيين سلسلة من الإصلاحات الأساسية.

في اجتماعات غير رسمية لتمويل التنمية 3، لاحظ العديد من المندوبين أن بلدانهم لم تعافى من أزمة عام 2008، ولكن اثنين فقط أو ثلاثة أشاروا الى المشاكل التي، الى ان تحل، ستواصل تؤثر تأثيرا خطيرا لى الشمولية والاستدامة، وبالتالي أي أمل في جدول أعمال ما بعد 2015 التحويلي.

**تفريغ للكلمة**

تتضمن ورقة "عناصر" تمويل التنمية 3 إشارة إلى مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة. و يتفق الجميع على أن التهرب من دفع الضرائب التجارية، والدخل من النشاط الإجرامي والفساد العام امور من الاجدر ان يتم تفاديها.

ومع ذلك، ان بعض التدفقات المالية الأكثر إضرارا لا تعتبر غير مشروعة، على الأقل من الناحية القانونية. ويظهر تقرير صدر مؤخرا عن يورورداد Eurodad أن الاقتصاد العالمي الحالي هو منظم بحيث تفقد البلدان النامية بمعدل دولارين مقابل كل دولار يكسبه. بينما كانت أكبر خسارة من خلال التدفقات المالية غير المشروعة، 634 من مليار دولار في عام 2011، وأكبر ثاني خسارة ترتتبط بالأرباح المحققة من قبل المستثمرين الأجانب، 486 مليار دولار في عام 2012. و ثالث أكبر خسارة: الدول النامية تقرض مال لدول الغنية 276 مليار دولار في عام 2012.

ثم هناك مدفوعات الفائدة على الديون الخارجية، قد بلغ 188 مليار دولار في عام 2012.

يشار الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات، ومحافظ الأسهم، والمساهمات الخيرية والتحويلات المالية من العمال المهاجرين، والتي غالبا ما توصف بأنها مصادر مهمة للتمويل، ولكنها في المجموع تبقى أقل من هذه التدفقات.

وعلاوة على ذلك، إذا كان أحد يعتقد أن مصطلح "غير قانوني" يشير أساسا إلى أنشطة تهريب المخدرات التي تخفي أرباحها، يجب عليه أن يعيد التفكير في الموضوع. ووفقا للجنة تقدم أفريقيا، تشكل قيمة الفواتير التجارية غير الصحيحة حوالي 80 في المئة من التدفقات غير المشروعة في العالم. وبعبارة أخرى، ما يسمى الشركات المشروعة تستخدم الإجراء البيروقراطي المشترك، من خلال تزوير بيانات الاستيراد والتصدير لتجنب دفع الضرائب.

و في نهاية المطاف، إذا اعتبرنا التعريف القانوني الدقيق للكلمة، وانطلاقا من كون الهدف الاساسي هو التنمية المستدامة، فما هو غير الشرعي حقا؟ فوثيقة العناصر ليست طموحة في الجزء المتعلق بالمسائل المنهجية، عندما تشير الى أن القواعد والمعايير الدولية ليست دائما متماشية مع أهداف التنمية المستدامة. وأنها لن تكون كذلك طالما ان الاقوياء قادرون على التلاعب بالمنظومة لصالحهم، ويستمر توجيه الموارد لأولئك الذين لديهم بالفعل أكثر من نصيبهم العادل.

## ماذا سيحصل بعد ذلك؟

***مفاوضات ما بعد عام 2015***

- ***17-20 فبراير: إعلان***
- ***23-27 مارس: أهداف التنمية المستدامة والغايات***
- ***20-24 أبريل: وسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة***
- ***18-22 مايو: متابعة ومراجعة***
- ***22-25 يونيو: المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الوثيقة الختامية***
- ***20-24 يوليو، 27-31 يوليو: المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الوثيقة الختامية***
- ***25-27 سبتمبر: قمة الأمم المتحدة: تقديم وتنفيذ جدول أعمال التنمية التحويلية مرحلة ما بعد عام 2015***

***3 المفاوضات لتمويل التنمية***

- ***4-5 مارس: المجتمع المدني ونوع النشاط جلسات الاستماع***
- ***13-17 أبريل: المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الوثيقة الختامية***
- ***15-19 يونيو: المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الوثيقة الختامية***
- ***13-16 يوليو: المؤتمر 3 لتمويل التنمية***

لمعرفة المزيد

- تمويل التنمية III: الموقع الرسمي
- تصريحات الحكومة حول منوال 3 لتمويل التنمية
- منظمات المجتمع المدني للمؤتمر 3 تمويل التنمية
- استجابة المجتمع المدني لعناصر ورقة المؤتمر 3 لتمويل التنمية
- وهناك برنامج المعرفة للتنمية المستدامة
- مقترحات لأهداف التنمية المستدامة
- خصخصة الحكم العالمي: التأثيرات الشركات على الأمم المتحدة
- مجموعة تفكير

---

## الاتصال


**اتصال المرصد الاجتماعي**
AVDA. 18 دي خوليو 301/2095
مونتيفيديو
11200، أوروغواي
socwatch@socialwatch.org

**منتدى السياسة العالمية**
ص.ب: 3283 | نيويورك، 10163 | الولايات المتحدة الأمريكية
Koenigstrasse 37A | 53115 بون | ألمانيا
gpf@globalpolicy.org
www.globalpolicy.org